الأمم المتحدة

A/69/122*

الجمعية العامة

Distr.: General
15 July 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

البند ١٣ (ب) من القائمة الأولية**

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما: متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

المواضيع المتكررة والعناصر الرئيسية التي جرى تحديدها خلال دورات لجنة السكان والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العام ٦٥/٢٣٤ بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام تجميع المواضيع المتكررة والعناصر الرئيسية التي جرى تحديدها خلال دورات لجنة السكان والتنمية. ويعتمد التقرير في معظمه على البيانات التي ألقيت أثناء الدورة السابعة والأربعين للجنة، والتي خصصت، في إطار الاستعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، لإجراء تقييم لحالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤.

** A/69/50.

190814 060814 14-56594 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي غضون المناقشات، أعربت الدول عن تأييدها الواسع النطاق لاستمرار الأهمية المركزية لبرنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه إلى ما بعد عام ٢٠١٤، مع مراعاة الاستنتاجات والتوصيات التي تمخض عنها استعراض البرنامج بعد ٢٠ عاما، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

أولا – مقدمة

١ – في القرار ٦٥/٢٣٤، الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لاحظت الجمعية العامة أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يصل رسميا إلى نهايته في عام ٢٠١٤، لكن غاياته وأهدافه تظل صالحة لما بعد عام ٢٠١٤، وأكدت أهمية التصدي للتحديات الجديدة فيما يتعلق بالسكان والتنمية وبيئة التنمية المتغيرة، وتعزيز إدماج خطة السكان والتنمية في العمليات التي تنفذ على الصعيد العالمي في مجال التنمية. ومن ثمَّ، قررت الجمعية العامة تمديد برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه إلى ما بعد عام ٢٠١٤، ودعت إلى إجراء استعراض عملي لتنفيذ برنامج العمل، وقررت عقد دورة استثنائية أثناء دورتها التاسعة والستين لتقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتجديد الدعم السياسي للإجراءات المطلوب اتخاذها من أجل التحقيق الكامل لأهداف وغايات البرنامج.

٢ – وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يكفل، بدعمٍ من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية الأخرى، تجميع المسائل المهمة التي تم تحديدها في دورات لجنة السكان والتنمية وإحالتها إلى الحكومات في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، مشفوعة بتقرير مفهرس يشير إلى المواضيع المتكررة والعناصر الرئيسية الواردة فيه إلى جانب نتائج الاستعراض العملي.

ثانيا – استعراض برنامج العمل

٣ – كان برنامج العمل، الذي اعتمدته في القاهرة بتوافق الآراء ١٧٩ حكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بمثابة بداية فصل جديد في الخطاب الحكومي الدولي حول الروابط المتبادلة بين قضايا السكان، وحقوق الإنسان، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة. وكان الاتفاق التاريخي قد جعل من رفاه الأفراد، بدلا من الأهداف الرقمية التي تشير إلى التجمعات السكانية الكبيرة، محط تركيز البرنامج العالمي للسكان والتنمية. ويرتكز برنامج العمل على الفرضية القائلة بأن حماية حقوق الإنسان، والاستثمار في الصحة والتعليم، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة هي أمور أساسية من أجل توسيع نطاق الفرص أمام الجميع.

٤ – وأهابت الجمعية العامة، في قرارها ٦٥/٢٣٤، بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يجري، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع جميع المنظمات المعنية، استعراضا عمليا لتنفيذ برنامج العمل على أساس أفضل البيانات والتحليلات لحالة السكان والتنمية، مع

مراعاة ضرورة اعتماد نهج منتظم شامل ومتكامل في تناول قضايا السكان والتنمية. وتكوَّن الاستعراض العملي من دراسة استقصائية عالمية، ومؤتمرات إقليمية، واجتماعات مواضيعية، وجلسات إحاطة، ومشاورات. وصدر تقريران عن هذا الاستعراض (A/69/62 و E/CN.9/2014/4 و Corr.1). وتوفر الوثائق الختامية للمؤتمرات الإقليمية[1] توجيهات تخص المناطق كلا على حدة لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت الجمعية العامة الحكومات على إجراء استعراضات للتقدم المحرز والمعوقات التي تُواجَه في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد الوطني، وكذلك في سياق التعاون الدولي. وفي ضوء ما ورد أعلاه، يعرَّف تعبير ''تنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤'' بأنه يعني التنفيذ الكامل لبرنامج العمل والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه في فترة ما بعد عام ٢٠١٤، على أن تؤخذ في الاعتبار نتائج وتوصيات الاستعراض العملي.

٥ - وخلص الاستعراض العملي إلى أن الكثير قد تحقق منذ عام ١٩٩٤. فقد أدمجت بلدان كثيرة القضايا السكانية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وأحرز أيضا تقدم كبير في الجهود المبذولة لمكافحة الفقر: ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع كنسبة من مجموع السكان في البلدان النامية من ٤٧ في المائة في إلى ٢٢ في المائة، أو بما يقرب من بليون نسمة. كما سجل معظم البلدان انخفاضا كبيرا في معدلات الوفيات، وتم تحقيق مكاسب كبيرة في مجال إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، لا سيما في صفوف الفتيات. ويشير الانخفاض في الاحتياجات غير الملبَّاة في مجال تنظيم الأسرة في العديد من البلدان إلى أن عدد الأزواج والأفراد القادرين على اختيار عدد أطفالهم وفترات المباعدة بينهم أصبح أكثر من أي وقت مضى. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الآن ١٥٨ بلدا لديها حد أدنى قانوني لسن الزواج يبدأ من ١٨ سنة فما فوق. وعلاوة على ذلك، كثفت بلدان عديدة تعاونها من أجل تيسير الهجرة النظامية، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين، وتسخير مزايا الهجرة لصالح التنمية العالمية.

٦ - وفي الوقت نفسه، أشار الاستعراض العملي إلى أن التقدم المحرز في بعض المجالات كان متفاوتا ومجزأً، وإلى ظهور تحديات وفرص جديدة. وعلى سبيل المثال، لا يزال هناك أناس كثيرون يعيشون في ظل التمييز وعدم المساواة، كما أن حقوق الإنسان لا يتم إعمالها

(١) خلاصة وافية لتوصيات بشأن السكان والتنمية، المجلد الثاني، المؤتمرات الإقليمية المعنية بالسكان والتنمية المعقودة للتحضير لاستعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤. المجلد الثاني (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.XIII.13).

بالكامل بالنسبة للجميع. ولا يزال الهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين بعيد المنال، حيث لا يزال للتمييز القائم على نوع الجنس وللعنف أثرهما في جميع البلدان وإن بدرجات متفاوتة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صعود الطبقة المتوسطة في العديد من الاقتصادات الناشئة كان مصحوبا بزيادة في التفاوتات في الدخول والثروات. وبالمثل، فرغم ما أحرزه العالم من مكاسب كبيرة في مجال الصحة وطول العمر، لا تزال هناك ثغرات كبيرة ومستمرة بين أكثر الفئات السكانية وأقلها تمتعا بالمزايا، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية. وتتطلب الاتجاهات في مجاليْ التحضر وتغير المناخ مزيدا من التعاون في مجاليْ الإدارة والقيادة، كما يتطلب حجم اللاجئين والمشردين داخليا في العالم اليوم بذل جهود أكبر تكفل تحقيق الأمن والكرامة لجميع الأشخاص.

ثالثا – عمليات استعراض لجنة السكان والتنمية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية منذ عام ١٩٩٤

٧ – درجت لجنة السكان والتنمية، منذ عام ١٩٩٥، على أن تنظر، على أساس سنوي[٢]، في المواضيع الرئيسية لبرنامج العمل من خلال استعراض التقارير المواضيعية، ومناقشة الخبرات والأولويات العالمية والإقليمية والوطنية، واتخاذ القرارات لمواصلة تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والنهوض به. وتعمل اللجنة استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩، الذي تقرر فيه أن الجمعية العامة، من خلال دورها في وضع السياسة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دوره المتعلق بأنشطة التوجيه والتنسيق عموما، ولجنة السكان التي أعيد تنشيطها، يشكلون آلية حكومية دولية ثلاثية المستوى تقوم بدور أساسي في متابعة تنفيذ برنامج العمل.

٨ – وتُعدّ القرارات التي اتخذتها اللجنة بمثابة سجل للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية منذ مؤتمر القاهرة، بما في ذلك الاستجابات للتحديات الجديدة والناشئة المتعلقة بالسكان والتنمية، مثل الشيخوخة، وتغير المناخ، وانعدام المساواة، والتمييز. وتشمل المواضيع المتكررة في القرارات إعادة التأكيد على مبادئ وأهداف وغايات برنامج العمل؛ والأهمية المركزية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، من خلال النهج القائمة على الحقوق، بما في ذلك الحق في التنمية بوصفه حقا أصيلا لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة إلى أفراد الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء، والمراهقين، والشباب؛ وتحقيق

(٢) خلاصة وافية لتوصيات بشأن السكان والتنمية، المجلد الأول، لجنة السكان والتنمية، ١٩٩٤-٢٠١٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.XIII.12).

المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛ وحماية الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وتبرز القرارات أيضا الروابط العديدة بين حجم السكان وهيكلهم وتوزيعهم المكاني، وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما تبرز أهمية الاستثمار في الصحة والتعليم والخدمات للجميع.

٩ - ومن المواضيع المتكررة أيضا أهمية الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية بالنسبة إلى القضاء على الفقر. وفي قرارات صادرة عن الدورات الثامنة والثلاثين، والثانية والأربعين، والرابعة والأربعين، دعت اللجنة إلى إعطاء الأولوية لتعميم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وأكدت أيضا على الروابط بين الصحة الجنسية والإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية، والهجرة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وعلى أهمية تناول هذه الروابط كجزء من استراتيجيات الحد من الفقر. ومن المواضيع المتكررة في القرارات أيضا الصحة النفاسية، ومعدلات الوفيات، والاعتلال، بما في ذلك الاعتراف بالروابط القائمة بين ارتفاع مستويات الوفيات النفاسية والفقر. وفي قرارات الدورتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين أقرت اللجنة أيضا بأن الزواج في سن صغيرة والزواج بالإكراه وحالات الحمل المبكر أمور تضاعف من مخاطر الوفيات النفاسية ومعدلات الاعتلال، وشددت على ضرورة تعميم حصول الجميع على أعلى مستوى ممكن من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك من خلال تعزيز النظم الصحية.

١٠ - وشددت اللجنة، في دورتها الثانية والثلاثين، على إدراج خدمات تنظيم الأسرة ذات النوعية الجيدة، وتوافر معلومات شاملة وإمكانية الحصول عليها بشأن طائفة من وسائل منع الحمل المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة والمقبولة، وعلى ضرورة وضع واستخدام مؤشرات لقياس إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل والاختيار فيما بينها. وفي الدورة الثانية والأربعين، جرى التسليم بأن الاجهاض غير المأمون يشكل واحدا من أهم الشواغل المتعلقة بالصحة العامة، وحُثَّت الحكومات على تعزيز التزامها بصحة المرأة والحد من اللجوء إلى الإجهاض عن طريق زيادة وتحسين خدمات تنظيم الأسرة.

١١ - وتوسعت اللجنة في قراراتها في تناول العديد من قضايا برنامج العمل، بما في ذلك تغير الهيكل العمري للفئات السكانية وأثر ذلك على التنمية، مشيرة في الوقت نفسه إلى المزايا الاقتصادية التي يحتمل أن يحققها انخفاض معدلات الخصوبة في شكل عائد ديمغرافي، والتحديات التي يطرحها التوسع في آليات الدعم الاجتماعي لتشمل فئات المسنين. وأكدت اللجنة أيضا على حقوق المراهقين والشباب، والترابط بين التنمية الحضرية والريفية،

والصلات التي تربط بين السكان وتغير المناخ، واستراتيجيات الصحة العامة في حالات الطوارئ، وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

١٢ - وركزت الدورة الخامسة والأربعون للجنة، في عام ٢٠١٢، على المراهقين والشباب، واتفقت في الرأي على ضرورة منع الزواج المبكر والزواج بالإكراه، وعلى حماية الشباب من جميع أشكال العنف، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية. وكانت هناك دعوة قوية من أجل توفير إمكانية الحصول على الخدمات للشباب والمراهقين وفقا لقدراتهم المتطورة، وتوفير التثقيف الشامل حول الحياة الجنسية. وأكدت اللجنة من جديد حق الأفراد في اتخاذ قرارات بشأن الإنجاب دون تمييز أو إكراه أو عنف، على النحو المعرب عنه في وثائق حقوق الإنسان، وحقهم في التحكم والبت بحرية ومسؤولية في المسائل المتصلة بحياتهم الجنسية.

١٣ - وكان تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات من المواضيع المتكررة في قرارات لجنة السكان والتنمية، واعتُبرت عناصر أساسية في الجهود العالمية المبذولة من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ودعت اللجنة، في دورتها الثانية والأربعين، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز حق النساء والفتيات في التعليم، ووضع الاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على القوالب النمطية الجنسانية في جميع مجالات الحياة، وتحقيق المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية وصنع القرار، وسنّ وإنفاذ قوانين تكفل عدم الزواج إلا بالموافقة الحرة والكاملة للزوجين المعنيين.

١٤ - وساهمت اللجنة أيضا في تعزيز إيجاد إطار عالمي أكثر قوة لمجابهة العنف ضد النساء والفتيات، وهو من المواضيع المتكررة في قراراتها. وفي الدورة الثالثة والأربعين للجنة، دعت الدول الأعضاء إلى عدم التسامح مطلقاً إزاء العنف المرتكب ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال أو الزواج القسري. ودعت اللجنة الدول الأعضاء في دورتها الرابعة والأربعين إلى منع ممارسات قتل الأطفال، واختيار جنس المولود قبل الولادة، والاتجار بالطفلات، واستخدام الفتيات في البغاء وفي المواد الإباحية.

١٥ - وأدى الخطاب المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية إلى النهوض بأهداف برنامج العمل. وفي عام ١٩٩٩، دعت اللجنة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والكرامة للمهاجرين بصرف النظر عن وضعهم القانوني، وإلى أن توفر لهم الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية. ودعت التوصية الصادرة عن الدورة السادسة والأربعين إلى تعزيز الهجرة العادية والآمنة والمنظمة، من خلال التعاون والشراكات، وأدرجت التوصية في وقت

لاحق في الإعلان الصادر عن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المعقود في عام ٢٠١٣. وجرى التسليم بتزايد الطابع المعقد لتدفقات الهجرة منذ اعتماد برنامج العمل. وأدرجت اللجنة أيضا في القرارات التي اتخذتها مؤخرا تدابير محددة يمكن أن تتبعها الدول الأعضاء للاستفادة من الهجرة لصالح التنمية والتصدي لتحديات الهجرة.

١٦ - كما وجهت اللجنة الانتباه إلى التكاليف المنقحة لتنفيذ برنامج العمل، والحاجة إلى تعبئة مزيد من الموارد، وأهمية التعاون الدولي، ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وآليات التعاون من أجل تحقيق أهداف السكان والتنمية.

١٧ - وأهابت اللجنة، في قراراتها، بصندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة القيام بدور حاسم في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، بما في ذلك بالنسبة لفترة ما بعد عام ٢٠١٤، وكذلك أهداف وغايات إعلان الأمم المتحدة للألفية.

١٨ - وقد قضت قرارات اللجنة مرارا وتكرارا بضرورة استمرار العمل الفني الذي يضطلع به الأمين العام لتحسين قاعدة الأدلة المتعلقة بمسألتي السكان والتنمية، بما في ذلك إجراء البحوث في مجالات النمو السكاني والتركيبة السكانية والتوزيع السكاني، ومواصلة تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة. وكانت هناك أيضا دعوات محددة من أجل بذل المزيد من الجهود لتعزيز سجل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية، والدفع قدما بعملية جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك الإحصاءات الجنسانية، وإعطاء أولوية لنشر بيانات قابلة للمقارنة وفي الوقت المناسب.

رابعا - الموضوعات المتكررة والعناصر الرئيسية التي برزت خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية

١٩ - يستند هذا الفرع إلى البيانات التي أدلي بها في الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية ويتضمن الموضوعات المتكررة والعناصر الرئيسية التي حددتها الدول أثناء المناقشة التفاعلية في الدورة. ومواضيع التقرير المفهرس مصنفة حسب الفصول الواردة في تقرير الأمين العام عن الاستعراض العملي لبرنامج العمل (A/69/62 و E/CN.9/2014/4 و Corr.1). وتحت عنوان كل فرع، تدرج أولا المواضيع المتكررة الرئيسية تليها المواضيع الأخرى التي تلقى اهتماما أقل. وتم استعراض وتحليل جميع البيانات الفردية والمشتركة المقدمة من الدول وممثلي المجتمع المدني. ونتج عن هذه العملية تقييم كمي لوتيرة ورود الموضوعات

المتكررة والعناصر الرئيسية، وتحليل نوعي للإجراءات التي طالبت الدول باتخاذها. والموضوعات المتكررة والعناصر الرئيسية هي الموضوعات والعناصر التي تطرقت إليها الدول على نطاق واسع، وفي البيانات المشتركة[٣]. وبالنظر إلى أن عددا كبيرا من البلدان أسهمت في البيانات المشتركة، فقد أولي المزيد من الاعتبار لما تناولته هذه البيانات من مواضيع لدى إعداد هذا التقرير.

٢٠ - وأشارت غالبية ساحقة من الدول إلى الصلات الأساسية القائمة بين قضايا السكان والتنمية، وأعربت عن تأييدها لمواصلة تنفيذ برنامج العمل، الذي رئي أنه يشكل أحد العناصر ذات الأهمية الحاسمة في جدول أعمال التنمية في المستقبل. وأعربت الدول عن تقديرها للأعمال التحضيرية للدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، ولعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في قيادة الاستعراض العملي، وللعمل الموضوعي الذي يضطلع به الأمين العام بشأن قضايا السكان والتنمية. وأبرزت الدول العملية العالمية الواسعة والشاملة التي مكنتها من المساهمة في الاستعراض التاريخي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٢٠ عاما.

٢١ - وشدد عدد من الدول على أن تنفيذ توصيات برنامج العمل يسترشد بالمبادئ التي تضمنها برنامج العمل، بما في ذلك الحق السيادي لكل بلد في تنفيذ التوصيات بما يتسق مع القوانين والأولويات الإنمائية الوطنية، ومع الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبه، وبما يتمشى مع صكوك حقوق الإنسان المعترف بها عالميا.

يوفر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤[٤] أساسا لمواصلة اتخاذ إجراءات في المستقبل لضمان أن تقوم التنمية على إعمال حقوق الإنسان و كرامة الفرد والمساواة وعدم التمييز

٢٢ - أعربت الدول عن دعمها لعدد من المبادئ العامة التي شكلت الأساس لتنفيذ برنامج العمل والتي تكررت في الاستعراض العملي. وفي مقدمة هذه المبادئ ضرورة احترام حقوق الإنسان، مع تكرار الدول الأعضاء تأكيدها على أن الأدلة التي قدمها الاستعراض تدعم من جديد على نطاق واسع توافق الآراء الذي توصل إليه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

(٣) أدلى ببيانات مشتركة كل من مجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية، ودول جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وجامعة الدول العربية، ومجموعة تتألف من ١٤ من بلدان منطقة المحيط الهادئ، ومجموعة تتألف من ٢٥ من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

(٤) على النحو المعرف في الفقرة ٤ أعلاه.

بما مؤداه أن احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وإعمالها تعدّ شروطا مسبقة ضرورية لتحسين التنمية والكرامة والرفاه للجميع.

يجب أن تكون حقوق الإنسان أحد المبادئ التي يسترشد بها في عملية التنمية

٢٣ - أعربت الدول بصيغ مختلفة عن دعمها لبرنامج العمل بوصفه خطة لحقوق الإنسان، وللأساس المتين المتعلق بحقوق الإنسان الذي تقوم عليه التقارير الخاصة بالاستعراض العملي، ولاعتبار حقوق الإنسان أحد المبادئ التوجيهية لتحقيق التنمية المستدامة. وتمثَّل أحد المواضيع المتكررة في أهمية إعمال حقوق الإنسان للجميع دون تمييز. وانصب الاهتمام على فئات النساء والمراهقين والشباب والشعوب الأصلية وغيرها من المجموعات غير القادرة على الحصول على استحقاقاتها وممارسة حقوقها عموما أو فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. ويتردد صدى هذه المواضيع في البيانات الصادرة عن أعضاء المجتمع المدني. وأقرت الدول بالتزامها بمعالجة هذه الثغرات عن طريق احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، على النحو المبين في الاتفاقات الوطنية والدولية، وكشروط مسبقة لتحقيق كرامة الفرد ورفاهه. وأُعرب أيضا عن القلق إزاء الفشل في حماية حقوق الإنسان للأفراد الذين يعيشون تحت الاحتلال والقمع و/أو في ظل ظروف يتصاعد فيها العنف والإرهاب.

٢٤ - وأعربت الدول عن دعمها لما يولى من اهتمام لمسائل من قبيل عدم المساواة الاقتصادية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتعميم عدم التمييز والإدماج، وتباين التقدم المحرز داخل البلدان في تحقيق أهداف برنامج العمل. وأشير باستمرار إلى أهمية السكان والتنمية بالنسبة لتحقيق الاستدامة، كما كان هناك تركيز على الاستثمار في بناء القدرات مدى الحياة باعتباره أحد المسارات المؤدية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وكان للعديد من هذه التعليقات صداها في المناقشات المتعلقة بفرادى المواضيع، على النحو المشار إليه أدناه.

ألف - الكرامة وحقوق الإنسان

٢٥ - أولت الدول الاهتمام بصورة متكررة لثلاثة مواضيع رئيسية في مجال الكرامة وحقوق الإنسان هي: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والمراهقون والشباب؛ والفقر وعدم المساواة. وحظيت بالاهتمام أيضا مواضيع ذات صلة، بما في ذلك شيوخة السكان والتكاليف الاجتماعية للتمييز.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما عنصران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة

٢٦ - أعربت جميع البيانات تقريبا عن تأييد قوي وشامل للحاجة الملحة إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في حين أكدت غالبية كبيرة منها على أن إدماج تمكين المرأة في عملية التنمية أمر أساسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. واعتبر على نطاق واسع أن التمييز بين الجنسين هو أحد أهم التحديات التي لم يتم التصدي لها والتي تحول دون تحقيق التنمية. ودعت بلدان عديدة إلى تضمين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفا قائما بذاته بشأن المساواة بين الجنسين، في حين أعاد بعضها التأكيد صراحة على منهاج عمل مؤتمر القمة الرابع المعني بالمرأة.

رغم التقدم المحرز مؤخرا في التشريعات الجديدة ضد العنف الجنساني، فإنه من الضروري تنفيذ هذه التشريعات مع إيلاء المزيد من الاهتمام لإنفاذ القوانين

٢٧ - ضمن طائفة من المقترحات التي طرحتها الدول لتحقيق المساواة بين الجنسين، أولي أشد الاهتمام للحاجة الملحة إلى القضاء على العنف الجنساني، مع الاضطلاع بأنشطة صحية واجتماعية جديدة لكفالة علاج ضحايا العنف ومساندتهم. ولئن أشارت دول كثيرة إلى وضع سياسات وتشريعات وتدابير خاصة جديدة، لم تبلغ أي منها عن إحراز تقدم في الحد من العنف الجنساني.

يجب احترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات وحمايتها وإعمالها، وينبغي القضاء على جميع الممارسات التمييزية والضارة، بما في ذلك زواج الأطفال، والزواج المبكر والقسري، وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث

٢٨ - أقرت دول كثيرة بأن احترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات وتعزيزها هما من العوامل المحورية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وجرى على نطاق واسع تناول ضرورة القضاء على الممارسات التمييزية والتقليدية التي تعيق حقوق الإنسان للنساء والفتيات والفرص المتاحة لهن مدى الحياة، مع ما لها من عواقب ضارة خطيرة. وأبلغت بعض الدول بأن الكثير من الممارسات الضارة والتقليدية جرت معالجتها من خلال تشريعات وتدابير محددة، إلا أن ما أحرز من تقدم في هذا المجال كان بطيئا. وجرى التأكيد على نطاق واسع على ضرورة تحسين فرص تعليم الفتيات، بما في ذلك ضمان ألا يتسبب إجبار الأطفال على الزواج والزواج المبكر والزواج بالإكراه و/أو الحمل في أن تتخلى الفتيات عن الدراسة. وأعيد التأكيد على هذه المواضيع في البيانات الصادرة عن مختلف أعضاء المجتمع المدني.

العدالة الاقتصادية للمرأة والمشاركة الكاملة في الحياة السياسية هما من الحقوق الأساسية والوسائل الحيوية لتحقيق قدر أكبر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢٩ - أقرت غالبية كبيرة من البيانات بأن تحقيق العدالة الاقتصادية للمرأة قد تأخر كثيرا، وبأن عددا غير متناسب من النساء يعشن في حالة فقر، بما يعني أن ثمة حاجة ملحة إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في التعليم، والحصول على الموارد، وملكية الأراضي، والائتمان، وحقوق الميراث؛ وإلى تحسين التوازن بين العمل والحياة، والحد من عبء العمل غير المدفوع الأجر الذي تتحمله المرأة؛ وإلى كفالة الأجر المتساوي عن العمل المتساوي؛ وإلى تشجيع النساء على ممارسة الأعمال الحرة. كما وجهت بعض الدول الانتباه إلى التمثيل الزائد للنساء في العمالة الضعيفة، وإلى ضرورة تحسين مشاركتهن في عملية صنع القرار الاقتصادي والتحكم في الموارد.

٣٠ - وأشير على نطاق واسع إلى ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة، ومشاركتها المتساوية في الحياة السياسية، بما في ذلك المساواة في التمثيل في الهيئات التشريعية، باعتبارها من الأمور ذات الأولوية والوسائل القيمة التي تكفل تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين.

المراهقون والشباب

تعد الاستثمارات الاجتماعية الموجهة للشباب، بما في ذلك التعليم الجيد وتوفير فرص العمالة والرعاية الصحية، ضمن أذكى الاستثمارات التي يمكن أن يسهم بها المجتمع العالمي في تعزيز التنمية المستدامة

٣١ - أشير إلى أن الاستثمار في الشباب كافة، وفي بناء قدراتهم هو من بين الشواغل العالمية. وجرى التشديد في جميع البيانات على ما تكتسيه تلبية احتياجات أكبر كتلة سكانية من الشباب شهدها العالم من أهمية وطابع ملح، مع الإقرار بالأهمية المركزية للشباب في جدول أعمال التنمية في المستقبل، جنبا إلى جنب مع ضرورة حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم وتعزيزها. وشددت غالبية الدول على الحاجة إلى حصول الجميع على التعليم الجيد حتى بلوغ مستوى التعليم الثانوي، مع التركيز على المساواة بين الجنسين في التعليم، ومعالجة الأسباب الجذرية وراء ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وكفالة إتمام التعليم الثانوي لجميع الشباب. وذكرت بعض الدول، في معرض إشارتها إلى الصلة بين التعليم الجيد والتخفيف من حدة الفقر، أن استفادة الجميع من التعليم أمر ضروري لضمان الحصول على فرص عمل لائقة للفئات المحرومة من الشباب، بمن فيهم فقراء المناطق الحضرية، والفئات المحرومة في

المناطق الريفية، وشباب الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة. وجرى التأكيد أيضا على تمكين الشباب في شكل إشراكهم في اتخاذ القرارات.

٣٢ - وأشير في بيانات عديدة إلى أن توفير فرص العمل اللائق والمشاريع الحرة أمران أساسيان من أجل الاستفادة من العائد الديمغرافي، والحد من أوجه القلق بين الشباب، وتأخير الزواج والإنجاب، وتحقيق التنمية المستدامة. كما أشير إلى أن ثمة حاجة على نطاق واسع إلى مواءمة المناهج الدراسية مع طلبات سوق العمل من أجل زيادة فرص توظيف الشباب، بسبل منها التعلم مدى الحياة في المهارات الناشئة والحرف اليدوية، بغرض تهيئة سكان ذوي قدرة على المنافسة والتكيف.

أكدت البلدان حاجتها إلى الخدمات الصحية والتعليم للشباب

٣٣ - تم التشديد على نطاق واسع على الحاجة إلى الاضطلاع باستثمارات محددة الأهداف لكفالة صحة الشباب، بما في ذلك التركيز على حصول الجميع على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وشددت الدول على أن التثقيف الجنسي الشامل هو عنصر أساسي للتعليم، ومسألة بالغة الأهمية بالنسبة لجميع الشباب، بما يتفق مع قدراتهم المتطورة.

حماية حقوق الإنسان للشباب وتعزيزها، وبخاصة حقوق الفتيات، هي أمور أساسية لتحقيق التنمية

٣٤ - أشير إلى أن حمل المراهقات لا يزال يشكل تحديا قائما بسبب آثاره الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية، بما في ذلك الإجهاض غير المأمون وناسور الولادة والوفيات النفاسية، ولأنه يحد من الفرص ويعزز من تأصل دورات الفقر فيما بين الأجيال.

الفقر وعدم المساواة

يهدد الفقر وعدم المساواة مستقبل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأمن المجتمعات وقدرة الناس على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة

٣٥ - أشير إلى أنه على الرغم من الانخفاض الكبير في معدل انتشار الفقر المدقع على الصعيد العالمي، فإن استمرار الفقر والحرمان لا يزال يشكل أحد العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية بالنسبة إلى العديد من البلدان والمناطق. وجرى التسليم على نطاق واسع بأن القضاء على الفقر والجوع هو شرط مسبق لضمان كرامة جميع المواطنين، مما يسمح لهم بتعزيز قدراتهم الفردية.

٣٦ - وأبدت الدول قلقها إزاء أوجه التفاوت المتزايد في الدخل والثروة، مشيرة إلى أنها تشكل مخاطر شديدة على الازدهار والتنمية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي. فهذه الاتجاهات من شأنها أن تسهم في الخطر المتمثل في ألا يستفيد من الفرص الإنمائية التي تتيحها التنمية سوى أقلية من السكان، تاركة الملايين يتخلفون عن الركب.

٣٧ - وأشارت دول كثيرة إلى أن النساء يتأثرن بالفقر بشكل غير متناسب، وشددت على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما من العوامل ذات الأهمية الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وإنهاء الفقر المدقع، ولا سيما انتقال الفقر بين الأجيال المختلفة الذي يؤثر في النساء والأطفال في الأسر المعيشية المهمشة اقتصاديا. واعتبرت الدول أيضا أن الوفاء بالأولويات التي تم تحديدها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من قبيل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتوفير التعليم للجميع، أمر أساسي لإنهاء الفقر المدقع. وأُخذت بعين الاعتبار أيضا الحاجة إلى التصدي لعدم المساواة المرتبط بأوجه التمييز على أساس نوع الجنس أو العرق أو الإعاقة أو العمر، ضمن عوامل أخرى.

٣٨ - واقترحت الدول ثلاثة أنواع متكاملة من التدخلات الرامية إلى معالجة الأسباب الهيكلية لكل من الفقر وعدم المساواة، تتمثل في ما يلي: الاستثمارات المراعية للفقراء في الخدمات الأساسية مثل الأمن الغذائي والمياه النظيفة والرعاية الصحية والسكن؛ والاستثمار في رأس المال البشري على مدى الحياة من خلال زيادة فرص الحصول على التعليم الجيد وتطوير المهارات (وخصوصا لدى النساء والشباب)، وإيجاد فرص العمل للمرأة؛ والنهوض بالسلام والأمن من أجل كفالة استقرار البيئات السياسية التي من شأنها تمكين الاستثمار وإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي.

شيوخة السكان

يعد التخطيط المتعلق باحتياجات كبار السن وبتلبية هذه الاحتياجات أمرا بالغ الأهمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع

٣٩ - أشير إلى أن شيوخة السكان تمثل واقعا جديدا وتحديا يواجه البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، ولا بد من الفهم الكامل والمعالجة السليمة لآثارها الاجتماعية والاقتصادية. وشددت الدول على تمكين كبار السن والوفاء بحقوق الإنسان الخاصة بهم، مع إتاحة مشاركتهم الكاملة والفاعلة في المجتمع وفي تحقيق التنمية، إضافة إلى ما يترتب على شيوخة السكان من آثار على معدل سير النمو الاقتصادي في المستقبل، وعلى تشغيل نظم الرعاية الصحية وسلامتها المالية (بما في ذلك الرعاية الطويلة الأجل)، ومدى تمتع نظم

المعاشات التقاعدية بمقومات البقاء. كما أبرزت الدول أهمية تلبية احتياجات كبار السن من خلال سياسات الحماية الاجتماعية، حيث أشار العديد من البلدان النامية إلى اعتماد وتنفيذ برامج أساسية في مجال الحماية الاجتماعية لضمان رفاهة كبار السن. وشددت الدول على أنه عند الاستجابة لاحتياجات السكان المسنين، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أهمية الأسرة، بما في ذلك رفاه الأسرة، والدعم الأسري فيما بين الأجيال، واتباع سياسات ملائمة لدعم الأسرة.

عدم التمييز

يقتضي التغلب على التحديات الإنمائية اتباع نهج شامل يتيح إدماج جميع الأفراد دون تمييز

٤٠ - اتفقت الدول على الحاجة إلى القضاء على جميع أشكال التمييز المباشر وغير المباشر. ورأى العديد منها أن الحد من عدم المساواة عن طريق سياسات تعزز الإدماج الاجتماعي هو أداة لمكافحة الفقر وعنصر تمكين رئيسي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

٤١ - وقدمت البلدان من جميع المناطق أمثلة على تدابير مكافحة التمييز المنصوص عليها في دساتيرها أو قوانينها أو سياساتها، ودعت إلى وضع سياسات تعالج جميع أشكال التمييز المتشابكة، بما فيها تلك المستندة إلى السن أو الجنس، أو الوضع الاقتصادي، أو اللغة، أو الأصل العرقي، أو الإعاقة، أو الوضع المتعلق بالهجرة، أو الميل الجنسي، أو الهوية الجنسانية، أو الانتماء إلى فئات اجتماعية أخرى. وطلبت الدول أيضاً أن تُمنح الأولوية بصورة محددة للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الدول ضرورة بذل مزيد من الجهد لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ضمان العيش الكريم لهم عبر اعتماد السياسات والبرامج التي يمكن أن تسهم في تحقيق إدماجهم الكامل في المجتمع.

باء - الصحة

٤٢ - أبدت الدول أكبر قدر من الاهتمام لموضوعين صحيين رئيسيين يُثاران بصورة متكررة وهما: الصحة الجنسية والإنجابية بصفة عامة، بما في ذلك صحة الأم، وتوسيع نطاق استفادة الشباب من الصحة الجنسية والإنجابية.

الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك صحة الأم

تتبنى الحكومات من جميع المناطق منظوراً مشتركاً يرى أن استفادة الجميع من الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة والعالية الجودة والمتكاملة تشكل أحد الأولويات العليا لخطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٤، وأمراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر

٤٣ - اعتُبر التشجيع على استفادة الجميع من المعلومات والتثقيف والخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وكفالتها أمرا حاسم الأهمية لتحسين صحة الأم والوليد والطفل، وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشدد معظم البلدان على الحاجة إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الاستفادة وتحسين مدى ونوعية تقديم المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بتكلفة زهيدة وبصورة عادلة، بما في ذلك السلع الأساسية، والقضاء على أوجه عدم المساواة، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفا، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الفقر، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون، والمشردون، والمسنون، والشعوب الأصلية. وسُلّط الضوء أيضا على الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية فيما يخص التغطية بالخدمات الصحية الجنسية والإنجابية وضرورة مواصلة تعزيز توفير هذه الخدمات وتحسين جودتها في المناطق الريفية.

٤٤ - ووجهت الدول الانتباه إلى حقيقة أن عددا كبيرا جدا من النساء والأطفال والشباب يموتون لأسباب يمكن تفاديها، بما في ذلك الإجهاض غير المأمون، وأشارت إلى أن من الممكن خفض معدل الوفيات النفاسية ووفيات الرضع على حد سواء عن طريق كفالة تمكين المرأة من منع حالات الحمل غير المرغوب فيه ومنحها إمكانية الاستفادة من خدمات الرعاية عالية الجودة والشاملة لفترة ما قبل الولادة وفي أثنائها وبعدها.

تدعم الدول رؤية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعالم يُتاح فيه لجميع النساء الخيارات بشأن عدد أولادهن وفترة التباعد فيما بينهم وتوقيت إنجابهم، حيث لا يتربص الموت بأي امرأة أثناء الولادة، وحيث يتمتع جميع المواليد الجدد بصحة مزدهرة

٤٥ - أعربت الدول عن التزامها بأن تحقق بشكل كامل الصحة الجنسية والإنجابية وأن تضمن الحقوق الإنجابية. واتُفق على نطاق واسع على أن مواصلة تعزيز نظم الصحة شرط مسبق لكفالة الاستفادة من الصحة الجنسية والإنجابية عالية الجودة في العديد من مناطق العالم، ولا سيما لأولئك الذين يعيشون في فقر مدقع أو في مناطق نائية. وشددت الدول على أن الحمل ينبغي ألا يظل يشكل تهديدا خطيرا لحياة المرأة، وعلى أن جميع النساء الحوامل تستحق أن تستفيد من شبكة رعاية متكاملة عالية الجودة وتعاونية تكفل الحمل الصحي،

والولادة المأمونة، بإشراف قابلات ماهرات ووجود الرعاية في حالات الطوارئ عند الطلب، والاستفادة مجانا من العمليات القيصرية في حالات الطوارئ، والرعاية ما بعد الولادة التي تؤدي أيضا إلى تحسين رفاه المواليد الجدد. وبالإضافة إلى ذلك، دعت البلدان إلى زيادة عدد العاملين الصحيين المدربين وعدد القابلات، وتوسيع نطاق الاستفادة من الوسائل الحديثة لمنع الحمل.

توسيع نطاق الاستفادة من الصحة الجنسية والإنجابية للشباب

كفالة الصحة الجنسية والإنجابية للشباب أولوية عالمية

٤٦ - أُقرّ على نطاق واسع بالمخاطر الصحية الجنسية والإنجابية التي تواجه الشباب. وأُقرّ بأن ضمان حق الشباب في الصحة، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية، ضروري لضمان حقوقهم الأخرى. وعلاوة على ذلك، شددت الدول على أن المساواة بين الجنسين لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان الشباب، وبخاصة الفتيات، في منأى من العنف الجنساني، وأُتيحت لهن إمكانية الاستفادة من المعارف والحقوق والخدمات اللازمة لحماية سلامتهن الجسدية وإبقائهن في مأمن من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وكفالة بقائهن في منأى من الحمل المبكر وغير المرغوب فيه والولادة، وتخفيف خطر الإجهاض غير المأمون. وأعربت عدة منظمات غير حكومية، ولا سيما تلك التي تمثل الشباب، عن مواقف مشابهة.

٤٧ - وشددت الدول بقوة على كفالة استفادة الجميع من تثقيف شامل وعالي الجودة ومتكامل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ومن معلومات وخدمات عالية الجودة. ومن المواضيع المتكررة الأخرى، أُشيرَ إلى الحاجة إلى التثقيف الجنسي الشامل، الذي يتسق مع تنامي القدرات، لتمكين الشباب من الأخذ بخيارات صحية وتحقيق إمكاناتهم في نهاية المطاف.

توجد على الصعيد العالمي حاجة ملحة إلى التعاون الدولي من أجل رفع مستوى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الملائمة للشباب وتوحيد معاييرها وتعزيزها

٤٨ - وصفت الدول برامج ملائمة للشباب يجري إعدادها على الصعيد الوطني وأشارت إلى الحاجة إلى رفع مستوى البرامج وتوحيد معاييرها. ووُجّه نداء لزيادة الموارد البشرية والمالية من أجل دعم هذه الجهود، مع التشديد على أهمية الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف لكفالة اتباع نُهُجٍ ملائمة للشباب وبعيدة عن أي أحكام مسبقة وذات فعالية أثبتتها التجربة. وستوفر تلك البرامج خدمات صحية جنسية وإنجابية شاملة وعالية الجودة

ومتكاملة، بما يشمل الوسائل الحديثة لمنع الحمل، تُتاح لجميع الشباب، بغض النظر عن الحالة الزوجية لأي منهم. وعلاوة على ذلك، شددت الدول على الحاجة إلى التثقيف في مجال المهارات الحياتية، بما في ذلك المعلومات عن فوائد التغذية والتمارين البدنية، وتجنب المواد الضارة، وخدمات الصحة العقلية. وأقرّت البلدان أيضا بأدوار ومسؤوليات الوالدين والمدرسين والعاملين الصحيين في حماية حق الشباب في الصحة الجنسية والإنجابية بوسائل تشمل إزالة الحواجز التي يواجهها الشباب عندما يحاولون الحصول على معلومات دقيقة وخدمات عالية الجودة بصورة سرية.

مشاركة المراهقين والشباب في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج الموجهة لهم يعزز نجاحها

٤٩ - أكدت مجددا دول كثيرة ضرورة تنفيذ سياسات وبرامج صحية شاملة ومراعية للمنظور الجنساني وملائمة للشباب على الصعيد الوطني، مع التركيز على مشاركة الشباب بصورة كاملة في وضع هذه البرامج وتنفيذها. وأشارت بعض الدول إلى الحاجة إلى رصد تنفيذ البرامج القائمة الموجهة للشباب، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية حقوقهم الجنسية والإنجابية.

منع الحمل، والاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة

منح الأولوية لوضع حد للاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة، وكفالة استفادة الجميع من طائفة واسعة من وسائل منع الحمل عالية الجودة والحديثة

٥٠ - أيدت الدول بأغلبية ساحقة ضرورة كفالة تزويد كل فرد وكل زوجين بالوسائل التي تتيح أن يحددوا بحرية ومسؤولية عدد أولادهم وتوقيت إنجابهم وفترة التباعد فيما بينهم. وحُدّد ذلك الهدف بوصفه ذا أهمية مركزية لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وذا أهمية حاسمة لتنفيذ برنامج العمل.

٥١ - وشُدّد على أن من الأولويات استفادة الجميع من خدمات طوعية عالية الجودة بشأن تنظيم الأسرة. وشددت الحكومات على الحاجة إلى إزالة الحواجز التي تعيق توفير وسائل منع الحمل الحديثة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم، بمن فيهم الفقراء في المناطق الحضرية، وأولئك الذين يعيشون في أماكن نائية، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشباب، وغير المتزوجين. وأُشيرَ إلى أن كفالة الاستفادة من المعلومات الدقيقة والتثقيف والمشورة بشأن وسائل منع الحمل المتاحة تشكل عاملا أساسيا في توفير رعاية عالية الجودة، وخلق الطلب عليها، وكفالة الاستعمال الفعلي للوسائل الحديثة لمنع الحمل، والحد من اللجوء إلى الإجهاض غير المأمون.

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي

يجب أن يتواصل رفع مستوى الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، لكفالة استفادة الجميع من خدمات التثقيف والوقاية والفحص والعلاج والرعاية والدعم في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، بصورة خالية من التمييز

٥٢ - أشارت الدول إلى أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية ما زال يفرض تحديات صحية وإنمائية بالغة. فالطبيعة المتغيرة للوباء باتت تؤدي إلى تزايد معدلات الإصابة بين السكان الشباب ذوي العلاقات مع الجنس الآخر، حيث تكون المرأة معرضة لخطر الإصابة به بدرجة أعلى. وشددت الدول على شعورها بالقلق إزاء هذه الاتجاهات، وجددت التزامها بالتخلص من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتوفير الرعاية الشاملة للمصابين به، باعتبار ذلك أولوية وطنية، بما يشمل إزالة جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والسياساتية أمام الفئات السكانية الرئيسية الأشد عرضة لخطر العدوى بالفيروس وتناقله، وكفالة الوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة والمهمشة الأخرى.

٥٣ - ووجهت دول عديدة دعوة قوية إلى كفالة الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية في سياق بذل مزيد من الجهود لمكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وتوسيع نطاق التغطية بجميع الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية. ويجب تحقيق إمكانية استفادة جميع الحوامل، بمن فيهن النساء الريفيات والمهاجرات، من خدمات القضاء على انتقال المرض من الأم إلى الطفل.

حماية الشباب من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية أولوية تتطلب المزيد من التركيز على تثقيف وإعلام الشباب بشأن الصحة الجنسية

٥٤ - شددت الدول على أهمية تزويد المراهقين والشباب بالمعلومات المناسبة في أطر رسمية وغير رسمية، بوسائل تشمل، على سبيل المثال، إدماج المعلومات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي في مناهج شاملة للتثقيف الجنسي وتوسيع نطاق نشر الخدمات الملائمة للشباب وتمويلها.

تعزيز نظم الصحة

تعزيز هياكل نظم الصحة وتنظيمها وإدارتها مسألة ذات أولوية

٥٥ - أشارت الحكومات إلى الحاجة إلى تحسين نظم الصحة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، بوسائل تشمل تعزيز الهياكل الأساسية والتخطيط والإدارة. وأُقرّ على نطاق واسع بأن أوجه التفاوت الشديدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية تعكس أوجه قصور

خطيرة في نوعية الخدمات الصحية الأساسية وأن تحقيق إنجازات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية سيتطلب تعزيز نظام الصحة على جميع المستويات.

ثمة حاجة إلى استراتيجيات مستدامة طويلة الأجل لزيادة عدد المرشدين الصحيين وقدراتهم وتوزيعهم لإتاحة استفادة الجميع من الرعاية الصحية

٥٦ - أعربت الدول عن القلق إزاء النقص في الموارد البشرية في مجال الصحة وتفاوت توزيعها بوصفهما يعيقان باستمرار إعمال الحق في الصحة، وتقديم الخدمات الصحية الشاملة وعالية الجودة للجميع. وسُلط الضوء على أوجه عدم المساواة في إمكانية الاستفادة من الرعاية الماهرة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية، مع التشديد على التحدي المتمثل في الإبقاء على المرشدين الصحيين المهرة، ولا سيما الأخصائيون، في المناطق الريفية. وشددت الدول على الحاجة الملحة إلى تنفيذ حلول مبتكرة طويلة الأجل لأزمة النقص العالمي في المرشدين الصحيين لتحقيق الغايات والأهداف الواردة في برنامج العمل.

كفالة استفادة الجميع من خدمات صحية عالية الجودة وشاملة مسألة ذات أولوية

٥٧ - شددت الدول على الحاجة إلى سبل تمويل مبتكرة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وإيجاد نظم ضمان صحي مراعية لمصالح الفقراء تكفل الاستفادة من طائفة كاملة من الخدمات والسلع الصحية العالية الجودة، والقضاء على أوجه عدم المساواة والحواجز التي تقف في وجه جميع السكان. وأشارت الحكومات أيضا إلى الحاجة إلى أن يجري تخطيط نظم الصحة بمراعاة الديناميات السكانية المتغيرة، بما في ذلك شيوخة السكان، والعدد المتزايد من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتزايد معدلات انتشار الأمراض غير المعدية.

الإجهاض

تدعو الحاجة إلى استثمارات بشرية ومالية للقضاء بطريقة متكاملة على أسباب الوفيات النفاسية الناجمة عن الإجهاض غير المأمون

٥٨ - أُعرب عن قلق كبير إزاء حجم المأساة التي تشكلها الوفيات النفاسية الناجمة عن الإجهاض غير المأمون. وشُدّد على الحاجة الملحة إلى وضع سياسات وممارسات لمنع تلك الخسائر في الأرواح. وسُلط الضوء على تحسين إمكانية الاستفادة من خدمات الرعاية عقب الإجهاض، في الوقت المناسب وبدون تمييز وبجودة عالية، وبصرف النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، بوصفها وسيلة ضرورية وفعالة لإنقاذ الأرواح والوقاية من العواقب الصحية السلبية للإجهاض غير المأمون. وأشار بعض الدول أيضا إلى أن توسيع نطاق الاستفادة من

الإجهاض المأمون والقانوني، وفقاً لمعايير يجيزها القانون الوطني، يرتبط بخفض معدل الوفيات النفاسية الناجمة عن الإجهاض غير المأمون.

٥٩ - وعلاوة على ذلك، أُعرب عن تأييد واسع النطاق لكفالة استفادة الجميع من مجموعة كاملة من الوسائل الحديثة لمنع الحمل، بما في ذلك الوسائل العاجلة لمنع الحمل، من أجل تفادي الحمل غير المرغوب فيه واللجوء إلى الإجهاض. وأشار بعض الدول إلى أن الوقاية من الحمل غير المخطط له يشكل فائدة مؤكدة للتثقيف الجنسي الشامل.

جيم - المكان والتنقل

الهجرة الدولية

يمكن للهجرة أن تتيح تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع والحد من الفقر، ولكن ذلك يتوقف على توفير حماية حقوق الإنسان للمهاجرين

٦٠ - إن تنامي نطاق الهجرة الدولية وتزايد تعقيدها يمثلان حقيقة واقعة بالنسبة إلى جميع البلدان تقريبا. وأُقرَّ على نطاق واسع بأن الهجرة يمكن أن تعزز الفرص الاقتصادية للأفراد وأسرهم، وأن تحفز التنمية في بلدان الأصل والعبور والمقصد. وأبلغت الدول عن تطلعاتها إلى الاستفادة من الهجرة لأغراض التنمية، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالتحديات التي تنطوي عليها كفالة حدوث الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة. وفي هذا الصدد، سلط بعض الدول الضوء على الحاجة إلى مواصلة خفض تكاليف التحويلات المالية، وتحسين إلمام المهاجرين بأساسيات المسائل المالية. وشددت الدول أيضا على دور الحوار والتعاون الدوليين في تيسير التنقل وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وأُعرب عن التزام واسع النطاق بمكافحة الاتجار بالبشر من خلال ملاحقة الجريمة العابرة للحدود، مع العمل في الوقت نفسه على تقديم المساعدة إلى ضحايا هذه الجرائم.

٦١ - وأشارت الدول إلى أن سوء إدارة الهجرة يضر بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويؤدي إلى ظروف غير مأمونة بالنسبة للمهاجرين. وذُكر أيضاً أن التمييز والمخاطر الصحية التي يواجهها المهاجرون الدوليون هي أمور أخرى مثيرة للقلق. وأشارت الدول أيضا إلى أن النجاح في إدماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة يتطلب توفير نظم حماية اجتماعية تكفل الاستفادة من الخدمات الأساسية، ولا سيما خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وبصفة أعم، حماية تمتعهم بحقوق الإنسان.

٦٢ - وأُشير إلى أن مجتمعات المغتربين تساهم مساهمة كبيرة في التنمية في بلدان الأصل، عن طريق التجارة والاستثمار والعودة إلى البلد. وأُشير في بعض البيانات إلى أن الهجرة

الدائرية والهجرة العائدة يمكن أن تساعدا في التخفيف من آثار هجرة العمال ذوي المهارات العالية من البلدان التي تعاني نقصا خطيرا في القوى العاملة.

الهجرة الداخلية والتوسع الحضري

يقتضي النمو الحضري تشييد المدن المستدامة وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية

٦٣ - أثار أكثر من نصف الدول مسألة توزيع السكان والتحضّر والهجرة الداخلية. وأُشير إلى أنّ وجود أمكنة آمنة وقابلة للعيش هو من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية والرفاه لكل الناس. وساد على نطاق واسع اتّفاق في الرأي بين الدول على أنّ النسق السريع للتحضر والهجرة الداخلية باتا يحولان من وجهة التوزيع العالمي للسكان، وأنّ الحكومات عليها التسلح بالوسائل اللازمة لاستيعاب المهاجرين الحضريين والعدد المتزايد لسكان المدن، ولضمان جودة المستوطنات الحضرية.

٦٤ - وأُشير إلى أنّ تزايد عدد سكان المدن، بمن فيهم الفقراء، يؤكّد على ضرورة تحسين الخدمات العامة الحضرية وضمان تكافؤ فرص الحصول على السكن الآمن والاستفادة من المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليم والنقل وغير ذلك من الخدمات الأساسية التي تعزّز الإدماج الاجتماعي وتحمي حقوق الإنسان. ودعت الدول إلى تحسين فرص التمتع بهذه الخدمات وإلى تزويد السلطات المحلية بالإمكانيات التي تتيح لها تحسين إدارة التجمعات الحضرية بالتخطيط الحضري القائم على قدر أكبر من المشاركة والاستدامة والشمول.

٦٥ - وسلّم العديد من الدول بأنّ هناك روابط عضوية بين التحضّر والتنمية المستدامة. فالديناميات السكانية، بما في ذلك التوسع الحضري، يجب أن تُدرَج في التخطيط الإنمائي، وقدرات الحكومات المحلية يجب أن تُوطَّد بما يكفل الفعالية والتكامل في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية والريفية. وأشارت إلى ما تكتسيه البيانات المتعلقة بأعداد واحتياجات المهاجرين الداخليين والسكان المحليين من أهمية بالغة في التخطيط وفي تقرير السياسات وتحقيق المشاركة الشاملة في عمليات الحوكمة.

المناطق الريفية لا ينبغي إهمالها

٦٦ - دعت الدول إلى ضرورة تدارك أوجه التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وأشارت إلى أنّ جهود تحقيق التنمية يجب أن تُوجَّه أيضا إلى المناطق الريفية وإلى مسألة تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وذلك بوسائل منها الاستثمار في المرافق الوطنية والإقليمية وفي الطاقة والنقل ومنظومات الصحة والاتصالات.

المشرّدون داخليا واللاجئون

الفئات السكانية الواقعة تحت نير التشريد القسري بسبب النزاعات والحروب، المستعرة في الداخل أو عبر الحدود الدولية، تحتاج إلى مساعدة دولية عاجلة

٦٧ - استرعت الدول الانتباه إلى مدى استفحال ظاهرة التشريد القسري، ودعت المجتمع الدولي إلى دعم البلدان المضيفة في جهودها من أجل مساعدة اللاجئين. وأوضحت أنّ البلدان النامية المضيفة تواجه، في حالات التشريد الجماعي، صعوبات كبيرة في استيعاب الوافدين الجدد، الأمر الذي يدفع إلى ارتفاع الطلب على الموارد المحلية ويؤثر على النمو الاقتصادي.

دال - الحوكمة والمساءلة

٦٨ - أولت الدول مجددا الاهتمام لأربعة مواضيع رئيسية تندرج ضمن ركن الإدارة والمساءلة. وهذه المواضيع هي: التعاون والشراكات، والمشاركة، وإدراج ديناميات السكان ضمن استراتيجيات التنمية، وتعزيز نظم المعارف والمساءلة.

التعاون والشراكات

التعاون على جميع المستويات مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لمؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤[٤]

٦٩ - أُشير إلى أنّ التعاون الدولي أساسيٌّ في تحفيز واستدامة نشاط العملية الإنمائية، وفي إتاحة الفرص بالتساوي أمام الجميع. ومن بين طائفة المقترحات التي ذكرتها الدول، استأثرت المواضيع الثلاثة التالية باهتمام كبير: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإقليمي ودون الإقليمي، ودور النظام المتعدد الأطراف والأمم المتحدة على وجه الخصوص، والشراكات والتمويلات القائمة على تعدد القطاعات. وجرى التطرق بشكل بارز إلى مسألة التعاون إقليميا على تنفيذ برنامج العمل، حيث أعربت بلدان كثيرة عن دعمها لنتائج مؤتمرات السكان الإقليمية التي عقدت في سياق استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ بعد ٢٠ عاما (انظر A/69/62).

الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية والدولية يجب أن تدعم الملكية المحلية وتستجيب للأولويات المحلية وتضع الإنسان في محور السياسات

٧٠ - أكدت الدول أنّ التعاون الدولي ينبغي أن يقوم على مبادئ الشراكة الحقيقية، وأنّه لا بد من تعزيز وتوسيع نطاق التنمية بالتحالفات دون الإقليمية والإقليمية والتحالفات فيما بين بلدان الجنوب وبالتحالفات الثلاثية، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة. وأشارت إلى ضرورة أن يستجيب هذا التعاون للأولويات الوطنية ضمن برنامج العمل واستعراضه بعد عشرين عاما، وأن يعمل في الوقت نفسه على بناء القدرات والملكية الوطنية. أما الشراكات فينبغي أن تشمل المساعدة التقنية، وتعزيز المؤسسات، والتدريب، وتبادل أفضل الممارسات، والنهوض بعملية إنفاذ القوانين، وتعزيز التنسيق على تنفيذ الخطط، وبناء القدرات من الموارد البشرية، وتجميع الموارد. وقد نادت الدول مرارا وتكرارا بضرورة الحرص على أن تلبي الشراكات المتعددة القطاعات الاحتياجات الخاصة بكل بلد من البلدان، وعلى أن تضع الأولويات الإنسانَ في محور الخطط الهادفة إلى تحقيق التنمية. وواصلت الدول التأكيد على أهمية الأدوار المحتملة لمختلف الأطراف المعنية، ومنها القطاع الخاص والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والشركاء الإنمائيون الدوليون، ودعت إلى ضرورة أن تعزز الابتكارات التعاون مع المستفيدين وتحقق الاستخدام الأمثل للموارد وتحسّن النجاعة والفعالية.

لمنظومة الأمم المتحدة دورها الفاعل في دعم البلدان من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤

٧١ - أشارت الدول إلى أنّ الاستراتيجيات المعتمدة في التصدي للتحديات الإنمائية، التي تركّز على الحقوق الفردية، تتطلب إسهامات منتظمة ومنسقة ونشطة من جانب منظومة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان على وجه الخصوص. وليس ذلك فقط في مجال تقديم التعاون التقني، بل أيضا في مجال تعبئة الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الشبابية، ضمن إطار شراكة عالمية من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ [٤]. وعلاوة على ذلك، جرى التسليم صراحة بالعمل الفني الذي تقوم به شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة.

الالتزامات المحلية وتقديم الدعم من الشركاء هي أمور أساسية لنجاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤[٤]

٧٢ - أُشير إلى أنّ تمويل جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو من التحديات الرئيسية التي تفاقمت بسبب الأزمة المالية العالمية. وذكرت بعض الدول أنّ التزاماتها حيال المؤتمر لا تعوزها سوى الموارد. ورغم أنّ الالتزام المتجدد وعلى أعلى المستويات ببرنامج العمل هو أيضا من الأمور الأساسية التي تكفل تنفيذه بالكامل، فإن الإرادة السياسية يجب أن يصحبها التزام قوي بتوفير المساعدة المالية والتقنية، ولا سيما في إطار الدعم المقدم للبلدان النامية. وذُكر أن التركيز ينبغي أن ينصب على الجهود والموارد المشتركة في المناطق والأقاليم التي تتقدّم ببطء أو التي تكاد تعجز عن بلوغ أهدافها. وأشارت الدول إلى أنّه لا بدّ، في مواجهة القيود على الموارد المحلية وتناقص الدعم الخارجي، من حشد كل موارد ومصادر التمويل المحتملة من أجل بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤[٤] وسائر الأهداف الإنمائية الأخرى.

المشاركة

مشاركة المجتمع المدني القوية وبمختلف المظاهر لها أهميتها الاستراتيجية والعملية في بلوغ أهداف جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٧٣ - أعادت الدول تأكيد ما للنُّهج القائمة على المشاركة في الحكم من دور أساسي، لتكرّر بذلك ما جاء في إحدى التوصيات الرئيسية لبرنامج العمل من أنّ قضايا السكان والتنمية ينبغي أن تُعالَج بطريقة قائمة على المشاركة. وشددت هذه الدول على أنّ الإدارة القائمة على المشاركة تستوجب اليقظة والقدرة على التكيف، وأشارت إلى أنّ أنجع المقاربات في مواجهة التحديات الإنمائية لا يمكن تحقيقها إلا بمشاركة كل الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص والجهات المستفيدة.

زيادة مشاركة النساء والشباب في اتخاذ القرارات وفي العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي هي من الأمور البالغة الأهمية في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤

٧٤ - دعت الدول إلى تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في عمليات التخطيط وصنع القرارات المتصلة بالسياسات والبرامج، وأشارت إلى أنّ هذا الأمر من شأنه أن يحقق المزيد من الحماية والتمكين لجميع الفئات الضعيفة من أفراد المجتمع وقدرا أكبر من الإنصاف والاستدامة في تحقيق التنمية. وشدّدت الدول أيضا على أهمية مشاركة النساء والشباب

وسائر الفئات الأخرى في المشاورات المتعلقة بالآليات التي من شأنها أن تحفظ لهؤلاء حقوقهم على الوجه الأفضل.

إدماج الديناميات السكانية في التخطيط الإنمائي

لكي يكون للديناميات السكانية أثرها في المجتمع لا بدّ من دمج الاتجاهات السكانية في التخطيط الإنمائي على المستويات الوطني والإقليمي والدولي

٧٥ - سلّمت الدول على نطاق واسع بأهمية الديناميات السكانية في التخطيط الإنمائي المستقبلي. ولوحظ أن العديد من البلدان قد تعيّن عليها مواجهة تحديات التغير الديمغرافي، بما في ذلك مواجهة ظاهرة أو أكثر من الظواهر التالية: الأعداد المتزايدة من الشباب، وشيوخة السكان، والهجرة الداخلية والدولية، والتوسع الحضري، وانخفاض الخصوبة لدى البعض، والارتفاع المستمر في معدلات الخصوبة لدى البعض الآخر. واعتُبر التغير الديمغرافي من التحديات وأيضا من الفرص المحتملة، فيما اعتُبرت السياسات والبرامج السكانية من العوامل المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. ودعت الدول إلى زيادة إدماج الاتجاهات الديمغرافية في جميع جوانب عملية التخطيط الوطني.

تعزيز المعارف والقدرات

من الأهمية بمكان تعزيز نظم المعارف على توليد واستخدام البيانات الديمغرافية

٧٦ - شددت الدول على أهمية جمع البيانات الديمغرافية بصورة دورية، بما في ذلك بيانات السجل المدني والإحصاءات الحيوية والتعدادات السكانية العادية. ودعت على وجه الاستعجال إلى تخصيص الموارد الكافية وإلى العمل التعاوني والتنسيق فيما بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المعنية وسائر أصحاب المصلحة الآخرين من أجل ضمان توافر القدرة اللازمة لإنتاج واستخدام البيانات السكانية.

هناك ضرورة لتدعيم القدرات الوطنية على جمع البيانات واستخدامها ونشرها على مختلف القطاعات المؤثرة في التنمية

٧٧ - أُشير إلى أنّ توافر القدرات الوطنية ضمن مختلف القطاعات هو من لوازم تنفيذ ورصد العملية القائمة على الأدلة في وضع البرامج من أجل بلوغ أهداف جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشددت الدول على الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرات الوطنية على توليد البيانات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية ونشرها واستخدامها بفعالية

كجزء من جهود التخطيط وتقرير السياسات على المستويات المحلي الإقليمي والقطاعي، وذلك من خلال تحسين الموارد المؤسسية والبشرية.

الرصد والتقييم والشفافية أمور أساسية بالنسبة للمساءلة

٧٨ - وجّهت الدول دعوة عامة من أجل توخي المزيد من المساءلة والشفافية واعتماد آليات الرصد والتقييم التي تعمل بشكل جيد. فالضرورة تقتضي تعزيز القدرات الوطنية على جمع وتحليل البيانات من أجل القيام بالرصد والتقييم الدقيقين للبرامج، لأنّ ذلك من مكوّنات منظومات المساءلة الناجعة والشفافة. ولا بد من إشراك كل أصحاب المصلحة في عملية تعزيز القدرات المتوفرة لدى الخبراء المحليين والمؤسسات المعنية.

هاء - الاستدامة

الديناميات السكانية والاستدامة البيئية وتغير المناخ

٧٩ - سلّمت دول كثيرة بأوجه التفاعل بين الديناميات السكانية والبيئة والتنمية المستدامة، وشددت على ضرورة تحسين إدماج هذه الديناميات في السياسات والبرامج المعنية بالحفاظ على البيئة وبالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة مخاطر الكوارث. وذكرت الدول أنّها ما فتئت تواجه تهديدات بيئية من بينها الفيضانات والجفاف وأيضا مخاطر أخرى لها صلة بتغير المناخ من قبيل ارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر وتحمّض المحيط وفقدان التنوع البيولوجي. فهذه المخاطر تهدد موارد رزق الفئات الضعيفة أكثر من غيرها بالأخص. وأشير أيضا في هذا السياق إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتدهور البيئة، وضرورة الموازنة بين احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان من جهة وبين الاستخدام المستدام لقاعدة الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

من الضروري القيام على نطاق واسع بتعزيز قدرة الحكومات على التنبؤ بتغير المناخ وما يتصل به من كوارث طبيعية وقدرتها على التأهّب لهذه الكوارث والتخفيف من آثارها

٨٠ - استرعت دول كثيرة الانتباه إلى دور تغير المناخ والأزمة البيئية في تشريد السكان وتهجيرهم، وأيضا إلى ضرورة إيجاد القدرات الحكومية اللازمة من أجل التصدي لتغير المناخ. وأعرب البعض عن تخوفه من أن يقوض هذا التغيّر عملية التنمية، فيعرّض بذلك أكثر شرائح المجتمع فقرا، ومنهم بالأخص الذين يعيشون داخل النظم الإيكولوجية الهشة، إلى مخاطر كبيرة في مجال التشرّد وفقدان سبل كسب الرزق. وإضافة إلى ذلك، أُعرب عن الأمل في أن

تعود الاستثمارات التكنولوجية في مجالات كالطاقة المتجددة ومعالجة المياه وإدارة النفايات وتحلية مياه البحر وحماية البيئة بفوائد لا تحمي البيئة فحسب، بل توفّر كذلك الفرص الاقتصادية وتمكّن الأفراد. وأشارت بعض الدول إلى أنّ إيجاد الحلول لتغير المناخ مسألة تتجاوز قدرة الدول بمفردها، وتتطلب اتخاذ إجراءات عالمية جماعية ووضع استراتيجيات قطاعية شاملة من أجل بناء مجتمعات تتمتع بمقوّمات البقاء.

خامسا – ما بعد عام ٢٠١٤

تحقيق التنمية المستدامة رهين بنجاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد ٢٠١٤[٤]

٨١ – أعربت الدول خلال المناقشات التي دارت عن تأييدها الواسع لمسألة أن يظلّ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يحتل مركز الصدارة في تحقيق التنمية العالمية، وأن يتم التأكد من أنّ عملية صياغة الخطة الإنمائية والأهداف الإنمائية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ تأخذ بمبادئ وأهداف برنامج العمل وبالإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، على أن تُراعى في ذلك الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها في الاستعراض العملي. وأعربت عدة منظمات غير حكومية عن الرغبة نفسها.

٨٢ – وسلّمت كل الدول بالإنجازات الهامة التي تحققت في تنفيذ برنامج العمل، وبالمجالات التي أُحرز فيها تقدّمٌ محدود فضلا عن الصعوبات التي ما تزال قائمة. وتضمّنت البيانات دعوات متكرّرة من أجل الاستمرار في الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية لجميع الفئات السكانية، والقضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة الموجودة في العالم. وأشارت دول كثيرة إلى أنّ اللجنة تقوم بدور أساسي في تقييم مدى تنفيذ برنامج العمل.

٨٣ – وشدّدت الحكومات على أهمية أن يقوم برنامج العمل على أساسٍ من حقوق الإنسان ومن استمرار العمل بالنهج الذي يضع الإنسان في محور خطة العمل لما بعد عام ٢٠١٥، وحثّت المجتمع الدولي على منح الأولوية للأهداف الأساسية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستثمار في الشباب وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل واستفادة الجميع من الخدمات والحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، مع الانتفاع في الوقت نفسه من الفرص الناشئة عن الاتجاهات السكانية. كما حثته على التصدي بسرعة لتغير المناخ وعلى ضمان الاستدامة البيئية.